مجلة

معهد المخطوطات العربية

علمية، نصف سنوية، محكَّمة،

تُعنَىٰ بشؤون التراث العربي

المجلد ٥٢ - الجزآن ١، ٢ - ربيع الآخِر - شوال ١٤٢٩هـ / مايو - نوفمبر ٢٠٠٨م



القاهرة



JOURNAL OF THE INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

Vol. 52 - Part 1,2, May - November 2008

The Institute of Arabic manuscripts
Cairo - Egypt

ردمد ٢٢٠٩ - ١١١٠
I.S.A.N. 1110 - 2209



مجلة معهد المخطوطات العربية / معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) - مج ٥٢ ، الجزآن ١ ، ٢ ، ربيع الآخِر - شوال ١٤٢٩هـ / مايو - نوفمبر ٢٠٠٨م / ٢٦٠ ص.

ط / ٠٠٢/٠١/٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس

* **تعاريف :**

* **نصوص :**

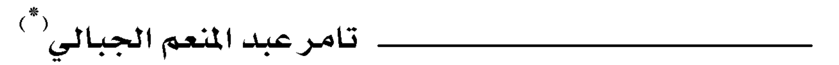
* **دراسات :**

* **متابعات :**

* * *

كتاب المحاربة من موطأ ابن وهب

بتحقيق ميكلوش موراني



تامر عبد المنعم الجبالي[*]

في آخر عام ٢٠٠٢ خرجت النشرة الأولى - وهي الوحيدة حتى الآن - لجزء من مُوَطَّأ الإمام ابن وَهْب المصري (ت ١٩٧هـ)، بعنوان: « كتاب المُحارَبَة من المُوَطَّأ » ، بتحقيق المستشرق الدكتور ميكلوش موراني، وصدرتْ عن دار الغرب الإسلامي؛ فسعِد بهذه النشرة المشتغلون بالتُّراث، ولا سيما تراث المذهب المالكي. وكنتُ ممن سَعِد بها؛ فعكفتُ عليها مستفيدًا، ثم بدا لي أن أشارك المحقّق في تقويم النَّص وتصحيحه ، وزادني جرأة أنه طلب من القرّاء المبادرة إلى تصحيح أخطاء نشرته[1] .

أولاً : عنوان الكتاب

كما مرّ جاء عنوان الكتاب: « كتاب المُحارَبَة من المُوَطَّأ »، وقد تابَعَ المحقّقُ غِلافَ النُّسْخة في هذه التَّسْمية . ومعلوم أن المسلمين لم يعرفوا صفحة العنوان في أول عهدهم بصناعة الكتاب، ومع هذا فقد كانوا يتركون الصفحة الأولى بيضاء، « وكان الناسخون الذين يقومون بنسخ الكتب عن أصولها يضيفون عنوان الكتاب واسم مؤلِّفه على الصفحة الأولى في بعض الأحيان، وكان بعضهم ينسخ الكتب كما هي دون أن يضيف إليها شيئًا، وبعد فترة من الزمن يأتي مَن يُضيف العناوين بخطٍّ مخالف لخطِّ النُّسْخة ومتأخّر عنه كما الحال في كثير

(*) باحث في التراث الحديثي .

(١) (ص١٤/س١١) .

من المخطوطات القديمة »[1].

ومتابعة العنوان المثبَت على غِلاف المخطوط دون تثبُّت - من الأخطاء الشائعة ؛ لذلك ينبغي للمحقّق أن يتثبّت من صحة العنوان بكل وسيلة ممكنة. وإذا طبّقنا ذلك على كتابنا، وأمعنّا النَّظَر ، وجدنا المخطوط يحتوي على عدّة أبواب، وهي :

« ما جاء في المحارِب والقاطع للسَّبيل - ما جاء في قتل الحَرُوريَّة - باب في قتل القدَريّة - باب في المرتد عن الإسلام - باب في المرأة ترتد عن الإسلام - باب الزَّنادقة - باب في سبِّ النبيِّ ﷺ والوُلاة - باب في قتل السُّحَّار - باب في ضرب العبيد وجراحاتهم » .

وجُلّ هـذه الأبواب لا تدخل في كتاب المحـاربة ، عند المالكيَّة وغيرهم[2]، بل بعض المالكية لم يجعلوا أحكام المحاربين في كتاب مستقل، إنما وضعوها في باب من كتاب الحدود، والأبواب الواردة في النُّسْخة أقرب إلى أن تكون ضمن كتاب الحدود ؛ فكان الأَوْلَى أن يُسمَّى الكتاب : « قطعة من الموطأ، لعبد الله بن وَهْب »، أو « بعض أبواب الموطأ، لعبد الله بن وَهْب » .

ثانيًا : النسخة المعتمدة

اعتمد المحقّق نسخة فريدة من القَيْروان، والغريب أن هناك أجزاء أخرى من موطأ ابن وَهْب في المكتبة نفسها بالقَيْروان، ولا يوجد مسوّغ علمي لطبع جزء من الكتاب مع وجود أجزاء غيره تحت يد المحقّق، وقد نصَّ الدكتور موراني على وجود هذا الجزء الآخر فقال (ص ١٧١ س ١٠ ، ١١ في ترجمة اللَّيْث): « لـه

(١) الدكتور عبد الستار الحَلْوَجي، « المخطوط العربي » (ص١٥٧) .

(٢) أفدته من الشيخ عبد الرحمن الفقيه الغامدي .

كتاب مسائل في الفقه، ذكره ابن وَهْب في كتاب القضاء في البيوع من مُوطَّئه (مخطوط القَيْروان) » اهـ !

وكذلك لم يصف المحقِّق النُّسْخة التي اعتمد عليها وصفًا ماديًّا، فلم يُشِرْ إلى الخروم التي في النُّسْخة، وهذه الخروم توجد في الورقة رقم (١٥ أ ، ١٦ أ)[1]. وأيضًا النُّسْخة عليها ترقيم يبدأ برقم (١٦٥٣ على الورقة الأولى) ، وينتهي برقم (١٦٩٢)، فكان ينبغي تفسير دلالة هذه الأرقام. وهل كان المخطوط ضمن مجموع، أم لا ؟ فقد يستنتج الباحث أمورًا مهمّة لم يتوصَّلْ إليها المحقّق من خلال هذا الوصف.

وأما كَوْنُ النُّسْخة وحيدة وفريدة فهذا يحتاج مَزيدَ تحرير . ومعلوم أن نَشْر أي كتاب على نسخة واحدة لا يجوز عند المتثبّتين من أهل التحقيق والضَّبْط إلا في حالات معينة، وبشروط مخصوصة في تحقيق هذا النوع. وهذه الحالات المعيّنة إذا توافرت في كتابٍ ما، فلزامًا على المحقّق أن يُبيّن ذلك تبيينًا مُفصَّلاً في دراسته للكتاب، وإن لم يكن له دراسة - كما في نشرة المستشرق موراني - فيبيّنه في المقدّمة، فيذكر مثلاً أن النُّسْخة لا أخْتَ لها في مكتبات العالم، أو غير ذلك. ولكن المحقّق لم يفعل، في حين إن بعض الفهارس ذُكر فيها بعض الكتب لابن وَهْب.

وأنا أعلم أن جميع مخطوطات ابن وَهْب معروفة عند الدكتور موراني ، ولكن هذا لا يَهُمُّ القرّاء ألبتةَ، الذي يهمهم أن يبيّن لهم ما علاقة هذا الكتاب بتلك الكتب المذكورة في الفهارس. وإن كانت غيرَ كتابِهِ، فلا بدّ أن يوضّح ذلك، حتى يعلم القارئ أن المحقّق تحرّى الدقّة .

(١) انظر: (ص ٢٥ و ٢٦) من النشرة .

أما عن الشروط المخصوصة في تحقيق النُّسخ التي لا أخْتَ لها، فأعرِّج على أهمّها، وهو:

مقابلة نصوص الكتاب مع نُقُول المتأخّرين عنه . وهذه المسألة مهمّة جدًّا ؛ لأن هذه النُّقُول تقوم مقام النُّسَخ المساعدة في ضبط النصّ. وفي هذه الحالة يجب أن يُراعِيَ المحقّق أي اختلاف بين النُّقُول والنَّصِّ الأصلي، فسيجد أحيانًا زيادة، أو نقصًا عند بعض المتأخّرين، وربما وجد المحقّقُ النقلَ موافقًا للأصل، وبالتتبُّع الدقيق للقراءات المختلفة يتبيّن للمحقّق أن النُّسَخ التي اعتمد عليها فلان وفلان من المتأخّرين فيها زيادة على الأصل الذي معه، أو نقص منه .

وفي أثناء ذلك العمل يجب على المحقّق أن يثبت كل الفروق بين الأصل ونُقُول المتأخّرين، حتى يصل إلى:

١- تقييم النُّسْخة (الأصل)، ومعرفة مدى ضبطها.

٢- إقامة النصّ، إذا كان الأصل ليس في الدرجة العليا من الضَّبْط.

ويستطيع الباحثون عندها أن يتتبّعوا المحقّق إن أخطأ في ترجيحاته ؛ لأن الهدف هو الوصول إلى الحقِّ.

ولا يفوتُني أن أنبّه على أمر مهمٍّ، وهو: أن المقارنات التي قام بها المحقّق بين نصوص الأصل ونصوص « المدَوَّنة »، أو « النوادر والزيادات » لابن أبي زَيْد، لا تكفي ؛ لأمرين:

الأول : أنه لم يكن أمينًا في إثبات الفروق بدقّة، وسيأتي بيانُ ذلك في الفِقرات التالية. وانظر على سبيل المثال الفِقرتين رقمي [٥١ ، ٥٢] .

والثاني : أن نشـرة « المدَوَّنة » التي اعتمد عليها غير محقّقة تحقيقًا علميًّا ، ولا نعرف الأصول التي أُخرِجتْ عليها، وقد ذكر (ص٩٨، حاشية٢٣٠) سقطًا وقف عليه في « المدَوَّنة » .

وإنما نبهتُ على ذلك حتى لا يُظَن أن كثرة مقابلاته بـ « المدونة » أو « النوادر والزيادات » ، يَدفع عنه التقصير في تطبيق هذه القاعدة.

وكل ما سبق في مسألة المقابَلة مع نُقُول المتأخرين ، يقوم المحقّق بمثله مع مصادر المؤلّف ، في ما ينقله عمَّن تقدَّمه من المؤلّفين.

وكل ما ذكرتُ لم يقم به المحقّق ؛ مما أدَّى إلى عدم ضبط النشرة كما كان ينبغي ، ويدلُّ على هذا الإخلالُ في ضَبْط النَّصِّ (المتون والأسانيد) ، وسوف أنبّه على ذلك في محالّه .

ثالثًا : تاريخ النسخة

رجّح المحقّق أن النُّسْخة كُتبت في بداية القرن الثالث الهجري . وهذا فيه نظر ؛ لأن البراهين التي ذكرها ملخّصها أن هناك سماعاتٍ قديمة على النُّسْخة لرُواة الجزء . ومعلوم أن الناسخين ، ولا سيما طلبة العلم ، كانوا ينسخون السَّماعات والإجازات والتَّعْليقات المثبَتة على الأصل ، وهذا الأمر له أمثلة لا حصر لها ، ففي كثير من الأحيان ينص الناسخ على أنه وجد سماعات على الأصل ثم يقول : « وهذه صورتها » ، ثم يقوم بنقلها . ولذلك فإنَّ مسألة تأريخ النُّسْخة تحتاج مزيد تحرير. كما أننا لا نستطيع الجزم بالتاريخ دون دراسة القطعة الأخرى من الكتاب التي ذكرها المحقّق . (ص١٧١).

أما قوله في وصف الخطّ : « كوفي قديم من طراز قيرواني » اهـ ، فغير صحيح ، والصحيح أنه (خط مغربي رديء ، وفي مواضع رديء جدًّا) ، حتى إن الناسخ لا يطّرد في رسم الحرف الواحد على هيئة واحدة (وذلك في بعض الحروف) ، والنُّسْخة أيضًا فيها تصحيفات كثيرة ، سوف يأتي بيانها.

أما كَوْنُ النُّسْخة كُتبت على الرَّقِّ، فهذا لا يعني القِدَم كما قد يُظن ؛ فقد ظلّ أهل المغرب يكتبون على الرُّقوق حتى القرن التاسع وربما العاشر، وأهل المغرب يعرفون ذلك ، يقول فرانسوا ديروش : فلم يعد الرَّقُّ يستخدم تدريجيًّا إلا في المغرب الإسلامي، حيث ظلّ نُسّاخ المخطوطات أوفياء له بالرغم من تراجع عددها، حتى القرن الثامن الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وربما أيضًا حتى القرن التاسع الهجري[1] .

وعودة إلى تاريخ النُّسْخة ، فإنَّ الأمر يحتاج الوقوف على النُّسْخة كاملة : إن مظاهر النُّسْخة ترجِّح كونها ليست قديمة، ومن ذلك في صورة الورقة (١٠أ) من المخطوط (ص٢١) نجد: « باب في قتل القدرية » كتب في سطرٍ منفرد، في وسط السطر، بين دائرتين عن اليمين، ودائرة عن الشمال. والشيء نفسه في آخر سطر في الورقة « باب في المرتدّ عن الإسلام » ، وأيضًا « باب في سبّ النبيّ ﷺ والوُلاة » في الورقة (١٥ أ / ص٢٥)، و « باب في ضرب العبيد وجراحاتهم » (ق١٦ب/ ص٢٧). وهذه الطريقة في الترقيم والتنسيق كانت نادرة الاستخدام في المخطوطات القديمة، ولو زعم زاعم أنها غير موجودة ألبتةَ لما بالغَ .

رابعًا : النص المحقق

لم أستثنِ الأخطاء الطباعية، وهي كثيرة ؛ لأن المحقّق نصَّ نصًّا صريحًا على أنه قام بتحقيق النُّسْخة، وكتبها على الحاسوب بنفسه فأخرِجت على الصورة التي يجدها القارئ (ص١٤/س١)، إلى أن قال (ص١٤/س٨): « وإذا بقي في هذا الكتاب وإخراجه شيءٌ من الأخطاء فهي تقصيرٌ منّي ، فلا تُعَدُّ خطأً طباعيًّا كما قد يظنّ بعضهم عند قراءة النصّ المحقّق، بل أنا أتحمّل العبء الأكبر

(١) المدخل إلى علم الكتاب العربي المخطوط بالحرف العربي ، فرانسوا ديروش ، نقله إلى العربية د. أيمن فؤاد سيد ، مؤسسة الفرقان للتُّراث الإسلامي ، لندن ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ ، (ص ٧٨) .

والمسؤولية الكبرى لكل (كذا) ما وقع في هذا الكتاب من الأخطاء والتقصير... » اهـ .
وقد نبّهت على أهم الأخطاء التي تَضُرُّ بالمتن المحقّق ، وتُحيل المعنى .

١ - نجد على غِلاف النَّشْرة اسم المؤلّف كُتب بخطٍّ تَعْليق بهذا الضَّبْط : « عَبد الله بن وَهَبْ بن مُسْلِم القُرَشِيّ » ، أي إنه ضبط كلمة (وَهَبْ) بفتح الواو والهاء، وتسكين الباء. وكذلك ضبطها على الغِلاف الداخلي للنشرة. وهذا الضبط غير صحيح، وصوابه (وَهْب) بفتح الواو وتسكين الهاء وخفض الباء . ولم أقف على خلاف في هذا الضبط.

٢ - يُتوقّف في ضبطه للمتون ؛ لأن الأصل غير مشكول، حتى بعض الكلمات التي ضُبطت في الأصل لم يضبطها، مثل كلمة (سَمَل) في كل المواضع من المخطوط ضُبطت بفتح السين، ولم يضبطها !

في حين إننا نجده قد ضبط كلمة (الوَرِق) في الأثر رقم (١) (ص٦ س٨) بفتح الراء، فصارت: الوَرَق .

وأيضًا في الأثر رقم (٢٦) (ص١٨ س١١) قال : (ومَنْ أَطلع المسلمون عليه قبل ذلك ...) اهـ . وهذا خطأ، والصحيح : (ومَنْ اطّلع المسلمون ...).

وقال (ص٨١ س١ - ٢): عن بجالة بن عَبَدَة. اهـ. وفي الهامش: كتبها: عبْدة . والصحيح: بَجَالة بن عَبْدَة .

٣ - قال (ص ٥ مقدمة، س٦): فلسنا في الحاجة إلى التعريف عليه. اهـ.

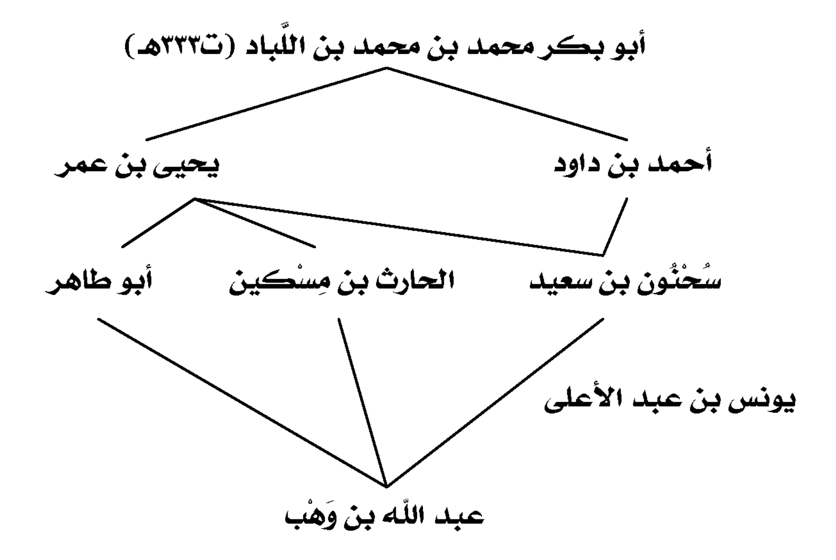
قلت: أما قوله (فلسنا في الحاجة)، فغلَطٌ، والصحيح أن يقول: (فلسنا في حاجة)، وله أيضًا أن يقول: (فلسنا بحاجةٍ). وقوله: (التعريف عليه) ليس من كلام العرب في شيء، بل هو لحن مشهور في لغة العامّة، فيقولون: (أعرّفك على فلان، أو عرّفني على فلان)، والأَوْلى أن يقول: التعريف به ؛ فلا يجوز تعدية الفعل (تعرف) بحرف الجر (على) .

٤ - نصَّ المحقِّق على أن راوي النُّسْخة هو: يونس بن عبد الأعلى، لكن ما كُتب على النُّسْخة هو: يونس بن عبد العلي [صورة المخطوط (ص١٧ مقدمة)]، ولم ينبّه على ذلك، ولم يُخْبرنا عن مصدره في تصحيح هذا الخطأ. ولا شك أن تتبع هذه الأخطاء يعطينا تصورًا صحيحًا عن مدى ضبط النُّسْخة والناسخ، وعدم تنبيه المحقِّق على ذلك يعطينا تصورًا صحيحًا عن مدى أمانته !

أما كون النُّسْخة من رواية يونس بن عبد الأعلى فهذا يحتاج مزيدَ تحرير، بل هو أقرب إلى الخطأ ، وقد نبهتُ قبلُ أنَّ من القواعد الأولية : أن على المحقّق ألاَّ يثِق ثقة تامّة بالمعلومات المكتوبة على غِلاف المخطوط، وفي كتابنا هذا نجد أن الغِلاف قد كُتب عليه ما صورته: كتاب المحاربة من موطأ عبد الله بن وَهْب ، رواية يونس بن عبد العلي الصَّدفي. اهـ .

وإذا دقَّقْنا النَّظر في أسانيد النُّسْخة نجد أنها من رواية أبي بكر محمد بن محمد، قال: حدثني يحيى قال: حدثني سُحْنُون والحارث بن مِسْكين وأبو الطَّاهر أحمد بن عمرو بن السَّرْح، وأيضًا من رواية أبي بكر عن أحمد بن داود عن سُحْنُون، كلُّهم عن ابن وَهْب. فلا نجد ذكرًا ليونس بن عبد الأعلى، فالنُّسْخة ليست من روايته كما توهم المحقِّق . وتصحيف الناسخ اسم يونس بن الأعلى - مع شهرته - إلى يونس بن عبد العلي ، يدلُّ على عدم ضبطه ، وعدم اشتغاله بالعلم .

وقد رسم الدكتور موراني خارطة الإسناد (ص١٣ مقدمة) هكذا :



ويظهر - كما في هذه الخارطة - أن الكتاب مرويّ من طريق : سُحْنُون ، والحارث، وأبي طاهر، ثلاثتُهم عن عبد الله بن وَهْب، وثلاثتُهم ممن يروي عن ابن وَهْب، أما ذِكْر يونس بن عبد الأعلى فليس له محلٌّ، غير أنه ذُكر على الغِلاف، وهذا الذكر لا يقتضي أنه صحيح، وكتابة اسم يونس بن عبد الأعلى على جانب الخارطة بهذه الصورة ليس له معنى، ولعل المحقّق نفسه لا يعلم وجهًا لوضع اسم يونس على جانب الخارطة بهذه الصورة !

٥ - قال (ص٦ س٤): « وأبو طاهر أحمد بن عمرو بن سرح » اهـ.

قلت: صوابه: أبو الطّاهر أحمد بن عمرو السَّرْح. وأنبّه على أن كلمة (سَرْح) كتبت في الأصل كما أثبتَها، بدون (ال) [ص١٨ مقدمة، س٢]، فتَابَع المحقّقُ الأصلَ على الخطأ؛ وذلك لتقصيره في مقابلة الأصل مع النُّقُول، والمصادر الأخرى. ومما يدلُّ على الغفلة أن المحقّق خرَّج الرواية رقم (٥٤، ص٣٤ و ٣٥/ الحاشية ٥٨) من سنن النسائي، فقال: « برواية أحمد بن عمرو

بن السَّرْح أبي الطَّاهر » .

وهذا الخطأ مما يبين قلّة ضبط النُّسْخة.

٦ - (ص٦، س٦) عند كلمة (صح) عقد حاشية، قال فيها: «□أضيفت هذه الروايات في بداية الكتاب بعد البسملة وعلى هامش الورقة الأولى بخطٍّ مغاير » . اهـ.

قلت: كلمة (صح) لا ينبغي أن تُثبَت في متن الكتاب المطبوع كما فعل، وفعله هذا عجيب جدًّا! إنما يكتبها الناسخ علامة على انتهاء اللَّحق. فالمحقّق اشتبه عليه اللَّحق بالإضافة.

قال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): « ويكتب آخره [أي اللَّحق]: (صح)، وبعضهم يكتب آخره بعد التصحيح: (رجع)، وبعضهم يكتب: (انتهى اللحق) » [(١)] .

٧ - (ص٦، س٨) ضَبَطَ كلمة (الوَرِق) بفتح الراء، وهذا غلط ظاهر، والصحيح بكسر الراء، أي الفضَّة .

٨ - قال (ص٧، س٣): « وسمعت سفيان بن سعيد الثوري » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٨ مقدمة، س٧): (سفيان الثوري) وكتب فوق كلمة (الثوري): (ابن سعيد) بخطٍّ مغاير لا يكاد يظهر، فهي قطعًا إضافة على النُّسْخة، لا يصحُّ إثباتها في المتن. والمحقّق أثبتها ولم ينبّه !

٩ - قال (ص٨، س٦ ، ٧): « زيد بن أسلم.٨- قال: وقال لي مالك » اهـ .

(١) الإلماع (١/١٤٤)، وينظر: المنهل الروي (١/٩٥)، والنكت للزركشي (٢/٥٨٨)، وفتح المغيث (٣/٨٩)، وتدريب الراوي (٢/٨١) .

قلت: في صورة المخطوط (ص١٨ مقدمة، س٢١): بعد (زيد بن أسلم) دائرة صغيرة « ○ » إشارة إلى انتهاء الأثر، ثم: (قال لي مالك) اهـ، بدون (قال و).

١٠ - قال (ص٩، س٢): « ابن وَهْب: وقال عبد العزيز » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٨ مقدمة س٢٤): (وقال عبد العزيز) بدون: (ابن وَهْب).

١١ - قال (ص١٤، س٧): « عن محمد بن عَجْلان » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٩ مقدمة، س٧): (محمد بن العَجْلان)، وهو خطأ، ولم ينبّه، ولم يُخْبرنا عن مصدره في تصحيح هذا الخطأ. وتتبُّع هذه الأخطاء يعطينا تصورًا صحيحًا عن مدى ضبط النُّسْخة، وعدم تنبيه المحقِّق يعطينا تصورًا صحيحًا عن مدى أمانته.

١٢ - قال (ص١٥، س١٠): « وذلك لأنها لو عُفيت لمن أصابها » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٩ مقدمة، س٢٠): (وذلك لأنها لو غفرت لمن أصابها).

١٣ - (ص١٥) ذكر في الحاشية بيانات طبعة كتاب « الناسخ والمنسوخ » لابن شاهين، ثم ذكرها في قائمة المصادر والمراجع (ص١٩٢)، وهذا تسويد للكتاب.

١٤ - قال (ص١٦، س١): « فحمل أصحاب الحدود التَّنجي منها أن يخرجوا إلى أرض الكفر » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٩مقدمة س٢٠): « لحمل أصحاب الحدود التَّنجّي منها أن يخرجوا إلى أرض الكفر »، فيكون المعنى أن: التنجّي

يحمل أصحابَ الحدود على الخروج إلى أرض الكفر حتى لا تقام عليهم الحدود. أما الفاء فقد غيَّرتْ المعنى !

١٥ - قال (ص١٦، س٥): « سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحيّ وأنس بن عِياض » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص١٩ مقدمة) السطر قبل الأخير: كلمة (الجُمَحي) فوق كلمة (وأنس) بخطٍّ معـاير ، فأثبتها ولم يُشِـرْ . أما (ص١٤، س١٠): بعد نهاية الآية فعقد حاشية (رقم ١٦) قال فيها: أضيفت في هذا الموضع بقية الآية إلى آخرها فوق السطر بخط آخر. اهـ. المحقّق مضطرب في إثبات الإضافات، وهو لا يفرّق بين اللَّحَق الذي يضاف، والتعليق الذي لا يضاف. راجع صورة المخطوط (ص١٩ مقدمة، س١٠ والسطر قبل الأخير).

١٦ - قال (ص٢٠ س٦): « وإن أخذه الإمام مِن قبل توبته ويَروعه ، رأى فيه رأيه ... » اهـ.

قلت: قولـه: (ويَروعه) لعلها: « ورجوعه ».

١٧ - نجد (ص٢٣، س٩): « إلا أن يأتي أحدٌ يطلبه » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص٢٠ مقدمة، س١٦) « إلا أن يأتي أحدًا يطلبه » اهـ. فأصلحها المحقّق دون التنبيه. وهذا الأمر يتكرّر، وكأن المحقّق لا يريد أن يُظهر أخطاء النُّسْخة.

١٨ - قال (ص٢٣، س٩): « إلا أن يأتي أحـدٌ يطلبه بدمٍ أو مـالٍ » اهـ . ثم عقد حاشية برقم(٣٢) ، وقال فيها: (بدم أو مال: أضافه الناسخ على الهامش) اهـ .

قلت: ولم يذكر أنها أضيفت بخطِّ الناسخ، وأن الناسخ أخرج لَحقًا لتلك الزيادة، وكتب بعدها (صح)، انظر المخطوط (ص٢٠ مقدمة، س١٦). وكأن المحقِّق لا يميّز بين اللَّحق، والتعليق، كما مرّ.

١٩ - قال (ص٢٤، س٢): « فإن السلطان يأخذه بحقّه منه » اهـ.

قلت: وهذه القراءة خطأ محضٌ، وتُحيل المعنى، والصواب ما جاء في صورة المخطوط (ص٢٠ مقدمة، س٢٠): (فإن السلطان يأخذ له بحقّه منه) .

٢٠ - (ص٢٤) بعد النص رقم (٣٥) وقبل النص (٣٦) عدة كلمات غير واضحة فوق السطر (رقم ٢١) في المخطوط [ص٢٠ مقدمة]، لم ينبّه عليها. كما نبّه على مُمَاثِل في الحاشية (رقم٨١، ص٤٤) .

٢١ - قال (ص٣٤، حاشية٥٦): « انظر المدوَّنة ، ٣/٤-٥ برواية سُحْنُون ابن سعيد عن ابن وَهْب عن محمد بن عمرو ...إلخ. وقارن بما جاء عند عبد الرزاق ١٠/١٦٠ ، برواية ابن جُرَيْج عن عمرو بن شُعَيْب: « ولا راصد بطريق » ؛ مسند ابن حنبل ، ١/٢٢٤ : « ولا رصْدَ بطريق » ؛ ابن عدي ، ٦/٢٢٠٩ : « ولا راصد بطريق » . » اهـ.

أولاً: أنبّه على أن الرواية المذكورة عنده في المتن المحقَّق هي من طريق: (ابن وَهْب عن محمد بن عمرو عن ابن جُرَيْج عن عمرو بن شُعَيْب قال: قال رسول الله ﷺ ...)، هكذا معضَلاً[1] .

ثانيًا: قوله: « مسند ابن حنبل ١/٢٢٤ »، فيه تقصير؛ لأن الإمام أحمد أخرجه في عدّة مواضع من المسند وهي (٢/١٨٣ و ١٨٥ و ٢١٧ و ٢٢٤)،

(١) الحديث المعضل: هو الذي يسقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي. انظر: تدريب الراوي (١/٢١١) .

وأيضًا لم يخرجه الإمام أحمد - رحمه الله - معضَلاً، مثل رواية ابن وَهْب، وإنما أخرجه موصولاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعًا، وقد صحّحه الشيخ شعيب الأرناؤوط. ولم ينبّه المحقق على أن رواية المسند متّصلة .

ثالثًا: ذِكْره أن لفظ المسند: (ولا رصْدَ بطريق)، تحريف وعدم أمانة في النقل؛ لأنه ضبطها بسكون الصاد، وفي كل طبعات المسند جاءت الكلمة بفتح الصاد، (رَصَدَ) أي إنها فِعْل. أما كلمة (راصد) فلم تأتِ إلاّ في الروايات المعضَلة، والإسناد المتصل الذي جاءت فيه إسناد «الكامل» لابن عَدي. وأما تخريج الرواية من «الكامل» فيدل على عدم فَهم المحقّق لما يقوم به؛ لأن «الكامل» مَظَنَّة الأحاديث الضَّعيفة .

٢٢ - قال (ص٣٩) السطر الأخير: « يخرجون على خَيْرِ فُرْقة مِنَ النّاس » اهـ. هكذا ضبطها بضم الفاء، وقد تتبعتُ كل ألفاظ الحديث فوجدتُ أن الروايات اختلفت في (خَير فِرقة) على أقوال:

منهـا: « يخرجـون على حين فُرْقة مِنَ النَّـاس » ، وهي رواية البخـاري (٣٦١٠)، وغيره.

ومنها: « يخرجون على حين فترة مِنَ النّاس »، وهي رواية الطبري والبغـوي، عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [التوبة ٥٨] .

ومنها: « يخرجون على خَيْرِ فِرْقة مِنَ النّاس »، قال الحافظ ابن حجر (الفتح ٦/٦١٩): وفي رواية الكُشْمِيهَني « على خَيْرِ » بخاء معجمة وراء، أي أفضل، و « فِرقة » بكسر الفاء، أي: طائفة، وهي رواية الإسماعيلي. اهـ.

ولم يُشِرْ إلى الخلاف في اللفظ، مع أنه خرّج الحديث، وأَبَى إلا أن يحرّفها

بضم الفاء ! وهذا التحريف يؤخذ عليه في مسألة عدم مقابَلة الأصل مع النُّقُول المتأخّرة والمصادر الأخرى التي تُعَدُّ نُسَخًا مساعدة .

٢٣ - (ص٤٦) الحاشية (٨٥): ترجم لعَوْن بن عبد الله، مع ذِكر مصادره في خمسة أسطر، وهذا تسويدٌ للكتاب؛ لأنه ترجم له في فهرس الأعلام المترجم لهم (ص١٦٩). وأحال في مصادر الترجمة على: تهذيب الكمال (٤٥١/٢٢)، والصحيح (٤٥٣/٢٢) . وذكر سنة وفاة عون هكذا : (ت ١١٠- ١٢٠هـ)، وفي فهرس الأعلام قال (ت ١١٣هـ). ولم يُشِرْ إلى الخلاف .

وعند ذكره مصادر ترجمة « عَوْن بن عبد الله » بدأ بالأحدث، فذكر أولاً الحافظ ابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ)، ثم الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ)، ثم شيخه الحافظ المزّي المتوفّى (٧٤٢هـ)، ثم أبا نعيم المتوفّى (٤٣٠هـ)، ثم ابن عساكر المتوفّى (٥٧١هـ) .

وكذلك في الحاشية نفسها في ترجمة يحيى بن يحيى، ذكر أولاً ابن عساكر المتوفّى (٥٧١هـ)، ثم المزّي المتوفّى (٧٤٢هـ)، ثم أبا زكريا الأزدي المتوفّى (٣٣٤هـ) .

ومعلوم أن ترتيب المراجع يجب أن يكون بحسب وَفَيَات مؤلّفيها .

٢٤ - قال (ص٤٧، الحاشية٨٦): « عبد الله: أضيف فوق السطر » اهـ.

قلت : صدق، ولكنه لم يُشِرْ إلى أنها كُتبت بخطٍّ مغاير، صورة المخطوطة (ص٢١ مقدمة، س٢). فالأولى عدم إدخالها في النّص .

ثم قال في الحاشية (٨٧) في الصفحة نفسها: « فقال: أضيف فوق السطر » اهـ.

قلت : صدق ، ولكن لم يُشِرْ إلى أنها بخط الناسخ . صورة المخطوطة (ص٢١ مقدمة، س٣) .

ثم قال في الحاشية (٨٨) الصفحة نفسها : « ﴿ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ﴾ : أضيف فوق السطر بخطٍّ آخر » اهـ.

قلت : هذا غير صحيح، وإنما بالخطّ نفسه. صورة المخطوطة (ص٢١ مقدمة، س٤) .

قلت: وهو في كل ذلك يثبت في المتن كل ما يجده، سواء كان بخطّ الناسخ أو لا.

٢٥ - (ص٤٧، س٤) كَتَبَ البسملة وآيتين من سورة الكافرون داخل الأقواس الخاصة بالآيات، وكذلك فعل في الهامش، وفي فهرس الآيات. ومعلوم أن البسملة تكتب خارج الأقواس إلا في الفاتحة، فهي آيةٌ فيها .

٢٦- (ص٤٨، س٨ ، ٩): ذكر ثلاث آيات من سورة الصافات دون أن يفصل بين الآيات ؛ وذلك لأنه لا يكتب الآيات برسم المصحف. وهذا عيب ولا يصحُّ. وانظر الحاشية (رقم٩٣) وفهرس الآيات (ص١١٣) .

٢٧ - قال (ص٤٩، س٥): « استشارني عمر بن عبد العزيز فقال لي » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص٢١ مقدمة، س٢١): « استشارني عمر بن عبد العزيز فيهم فقال لي ». فأسقط كلمة (فيهم) .

٢٨ - (ص٥٥، هامش١١٤) قال: « بقيصر، فأرسل أبو بكر الصديق إلى امرأته: كتبه الناسخ مرّتين خطأ، ثم حذفه » اهـ.

قلت: هذا التعليق يدخل في تسويد الكتاب، ولا مسوّغ لذكره. غير أنه

يفيدنا نحن في مسألة مدى ضبط الناسخ.

٢٩ - قال (ص٥٦، س٨): « أما كل ذرية » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص٢٢ مقدمة، س٦): « وأما كل ذرية » بزيادة الواو.

٣٠ - قال في الحاشية (١١٦) (ص٥٦): « قال أبو بكر: معناه لم يبلغوا السنّ، يعني المعاتبة » اهـ.

قلت: (ص٢٢ مقدمة بهامش المخطوط): « قال أبو بكر: معنا لم يبلغوا السنّ، يعني ... ». فكلمة (معنا) زاد عليها المحقّق حرف الهاء. وسبب ذلك أنه لم يفهم مقصود الناسخ، وأنه قصد بها: (معنى) بالرسم الحديث.

٣١ - قال (ص٥٦، س٩ و١٠): « فقد نقضوا عن مَن دخل في الإسلام أدخلوهم » اهـ.

قلت: لم أفهم وضع كلمة (أدخلوهم)، وبالرجوع إلى صورة المخطوط (ص٢٢ مقدمة، س٩) نجد أن الصواب: « بدخولهم ». والآن إذا أعَدْنا قراءة السطور من (٨ إلى ١٣) (ص ٥٦) نجد المعنى مستقيمًا.

وأيضًا من القواعد الإملائيَّة المقرَّرة حَذْفُ النون من كلمة (عن) إذا جاء بعدها كلمة (مَن)، وإدغامها فيها (عمن).

٣٢ - قال (ص٥٧، س٤ و٥): « ثم تكلّمه عثمان فيه فآمَنَه » اهـ.

قلت: (ص٢٢ مقدمة، س١٨): « ثم كلّمه عثمان فيه فأمَّنَه ». وأيضًا ضبط كلمة: « فأمَّنَه » ضبطًا مُحرَّفًا وهو: « فآمَنَه » بهمزة ممدودة، وميم مفتوحة دون تشديد. والمتن الصحيح: « ثم كلّمه عثمان فيه فأمَّنَه رسول الله ». والكلمة

ليست مضبوطة في الأصل !

٣٣ - قال (ص٥٧، س٦): « فقال: يا رسول الله » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص٢٢ مقدمة، س١٩): « فقال لرسول الله » . وكذلك الكلمة نفسها (ص٥٧ س٧) وهي في المخطوط (ص٢٢ مقدمة، س٢٠) .

٣٤ - قال (ص٥٧، الحاشية١١٩): « ألم تَرَ: في الأصل: ألم ترى » اهـ.

قلت: عبارة « ألم ترى » محرَّفة. انظر (ص٢٢ مقدمة، س٢٠) تجد أن صوابها: « ألم ترني » .

٣٥ - قال (ص٥٨، س٨): « غدره » اهـ.

قلت : الصواب « غدرة » .

٣٦ - قال (ص٥٩، س٥): « فلما ولي » اهـ، هكذا بالياء المنقوطة.

قلت: في المخطوطة (ص٢٣مقدمة، س١٢) كُتبت هكذا: (ولا)، وهذا يعني أنها (ولَّىٰ).

٣٧ - قال (ص٥٩، الحاشية١٢٥): « فخلّى سبيله، فكفر، ثم أتي به، فأسلم: أضيف فوق السطر بخطٍّ آخر » اهـ.

قلت: ليس بخطٍّ آخر، إنما بالخطِّ نفسه، ولكنه خطٌّ صغير؛ لأنه كُتِبَ بين السطرين. انظر (ص٢٣ مقدمة، س٩) .

٣٨ - قال (ص٥٩، الحاشية١٢٧): « النبي ﷺ: أضافه الناسخ على الهامش » اهـ.

قلت: هذا تخليطٌ، إنما انتهى السطر على الناسخ عند كلمة (قال)، فأكمل

الكتابة في الهامش على امتداد السطر بدون فاصل. وتعليق المحقّق يُشعر أنها زيادة على النُّسْخة، وليست أصيلة (انظر: ص٢٣ مقدمة، س١٣). ومما يؤكد أن ذلك تخليطٌ من المحقّق، أن ذلك الأمر تكرّر في (ص٢٤ مقدمة س١٢)، فقد انتهى السطر على الناسخ عند (عُتْبة بن مسعود)، ثم أكمل بعدها (أن عبد الله بن) في الهامش، وفي السطر التالي (مسعود)، ولم يُشِرْ المحقّق إلى ذلك (ص٦٤ س٧) كما فعل في الحالة الأولى !

٣٩ - قال (ص٥٩، س٣): « قال: وسألت مالكًا » اهـ.

قلت: الصحيح: « قال: فسألت مالكًا »، انظر: (ص٢٣ مقدمة، س٢٠) .

٤٠ - قال (ص٦٥، س٢): عبد الله بن وَهْب . اهـ. ولم يُشر إلى أن (بن وَهْب) أُضيفت فوق السطر، وتُشبه أن تكون بخطٍّ مغاير.

٤١ - قال (ص٦٥، س٣): عن الحارثة بن مُضَرِّب اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص٢٤ مقدمة س٢٠): « الحارث بن مُضَرِّب »، وليس (الحارثة). وقد خرَّج الحديث في الحاشية (رقم ١٤٥) فعزاه إلى البيهقي في « السُّنن الكبرى »، ثم قال: برواية أبي عَوانة عن أبي إسحاق عن الحارثة بن مضرب اهـ.

قلت: في البيهقي (٧٧/٦) و(٢٠٦/٨) اسم الرَّاوي: حارثة، وهو الصحيح. وقد صحّح الاسم خطأ، ولم يُشِرْ؛ لأن الراويَ اسمُه حارثة بن مُضَرِّب بدون (ال). وهذا الخطأ في النُّسْخة، مع إخوتِهِ، يبين لنا قلَّةَ ضبط الأصل الذي اعتمد عليه المحقّق، ويبين لنا تقصير المحقّق في خدمة النص .

٤٢ - قال (ص٦٥، الحاشية١٤٤): مضرّب: صحّحه الناسخ على الهامش: « مُضَرِّب » اهـ.

قلت: قوله (صحَّحه الناسخ) غَلَطٌ، بل الناسخ يؤكّد صحّة الرواية، فضبطها في الهامش، ثم قال: (صح) وذلك لأن ضبطها في الأصل لم يكن تامًّا، بل كان هكذا (مُضَرِّب). (انظر: ٢٤مقدمة س٢٠)، وكأن المحقّق لم يفهم كلمة (صحَّ)، كما سبق في غير موضع.

٤٣ - (ص٧٤، س١٤) كلمة (عَقيل) مَشْكولة في الأصل بفتح العين (ص٢٥ مقدمة س١٠)، ولم يضبطها في النصّ المحقَّق.

٤٤ - (ص٧٦، س٥ ، ٦): فهَمَمْتُ بقتله أو قطع يده أو لسانه أو جلْده اهـ.

قلت: هكذا ضبط (جلده) بسكون اللام! فكان ينبغي له أن يضبطها بفتح الجيم (جَلْدِهِ)؛ حتى لا تشتبه بمكسورة الجيم (جِلْده). بل كان ينبغي له أن يضبط جميعَ المتون، كما هو معلوم!

٤٥ - (ص٧٦، س٩): كتب (أو أعْف عنه) اهـ.

قلت: (اعف) بهمزة وصل؛ لأنها فعل أمر من فعل ثلاثي غير مهموز!

٤٦ - (ص٨٠، س٧): واشتمل جندب على سيفه اهـ.

قلت: الصواب كما في الأصل (ص٢٦ مقدمة س٢): (فاشتمل)، بالفاء.

٤٧ - قال (ص٨٠، الحاشية١٧٦): (مع: أضافه الناسخ فوق السطر) اهـ.

قلت: بالخطّ نفسه، وأضيفت أيضًا بخطٍّ مغاير في الهامش. والتعليق من أصله غير مُهِمٍّ؛ لأن الناسخ أضافها بين السطرين غالبًا لسَبْق قَلَمِه، وهذا يفيد في معرفة مدى ضبط الناسخ.

٤٨ - قال (ص٨٢ س٧): ويستر الكفر اهـ.

قلت: في الأصل (ص٢٦: س٢٠): « ويسر الكفر ».

٤٩ - (ص٨٢ السطر الأخير وص٨٣): عن ابن شهاب أنه سُئل عن مَن سَحَر مِن أهل العهد أعليه قَتْلٌ اهـ.

قلت: كلمة (عن) تصحّفت عليه، والصحيح كما في الأصل (ص٢٦ مقدمة س٢١): عن ابن شهاب أنه سُئل أعَلَىٰ مَن سَحَر مِن أهـل العهد أعليه قَتْلٌ اهـ. ثم كُتب بالهامش أمام هذا السطر كلمة (عن)، بدون إخراج لحق، وبدون كتابة كلمة (صح)، وبخطٍّ مغاير (ولم يُشر إليها). فأثبتها وهي غير مَرْويّة، ولم يُنبّه .

ولو أنه استعان بالمصادر في تقويم النصّ، لعَلِم أن الصحيح (أَعَلَى مَن سَحَر)، كما في صحيح البخاري، في الموضع الذي ذكره في الحاشية رقم (١٨٢)، وهو (الفتح ٦/٢٧٧)، [وانظر الفِقْرة رقم (٥١) في ما يلي] .

٥٠ - (ص٨٣، س٢): فلم يقتل مَن صنعه وكان من أهل الكتاب اهـ.

قلت: في الأصل (ص٢٦ س٢٣): فلم يقتل مَن صنعه منهم وكان من أهل الكتاب اهـ. فأسقط كلمة: (منهم)، وقد كتبت فوق السطر بالخطّ نفسه، وكأنها سبق قلم من الناسخ .

٥١ - يقول في (ص٨٣، الحاشية١٨٢): ويقول ابن حجر في تعليقه: «□وقال ابن شهاب... إلخ »، وصَـله ابن وَهْب في « جامِعِه » هكذا: فتح الباري، ٦/٢٧٧ ، س ٤ . ونلاحظ أن ابن حجر ينسب هذه الرواية إلى « الجامع » لابن وَهْب ولم يذكر « المُوَطَّأ »، غير أنها وقعت في « المُوَطَّأ » لابن وَهْب. اهـ كلام المحقِّق.

قلت: أما نقله عن الحافظ ابن حجر، فغَير أمين، وهاك لفظ الحافظ: « وقولـه: «وقال ابن وَهْب ... إلخ» وصَله ابن وَهْب في جامِعِه هكذا » . اهـ.

ثم قال المحقّق تعقيبًا على ذلك، وكأنه يستدرك على الحافظ رحمه الله: ونلاحظ أن ابن حجر ينسب هذه الرواية إلى الجامع لابن وَهْب ولم يذكر المُوَطَّأ، غير أنها وقعت في الموطأ لابن وَهْب اهـ.

أقول: الجهل باصطلاحات أهل الحديث أوقع المحقّق في الخطأ، وذلك أن الإمام البخاري - رحمه الله - قال في « الصحيح » : « وقال ابن وَهْب: أخبرني يونس عن ابن شهاب سُئل: أعَلَى مَن سَحَر من أهل العهد قَتْلٌ ؟ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قد صُنع له ذلك، فلم يقتل من صَنعه، وكان من أهل الكتاب »، ثم جاء الحافظ في « الفتح » معلّقًا على ذلك فقال: « وقوله: (وقال ابن وَهْب ... إلخ) وَصَلَهُ ابن وَهْب في جَامِعه هكَذا » .

وينبغي هنا أن نذكر تعريف الحافظ للحديث المتّصل أو الموصول أو المؤتصل - بالفك والهمزة، وهي عبارة الإمام الشافعي رحمه الله [1]- قال في « النُّزْهة »: « والمتّصل: ما سَلِم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل مِن رجاله سمع ذلك المرويَّ من شيخه » اهـ.

وبالنّظر إلى الرواية التي ادّعى المحقّق أنها وقعت في « المُوَطَّأ » لابن وَهْب، نجد أنها رواية غير متّصلة، وإسنادها ظاهر الانقطاع؛ وذلك أن ابن شهاب الزُّهْري لم يسمع من النبي ﷺ ، فضلاً عن قوله: بلغنا، فهي كافية للحكم بالانقطاع؛ لذلك لا يتنزّل كلام الحافظ على رواية « المُوَطَّأ » !

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن الدكتور موراني لم ير «الجامع» لابن وَهْب بتمامه، فليس له أن يستدرك على الحافظ عَزْوَه الأثرَ للجامع.

٥٢ - وفي الحاشية نفسها (ص٨٣ ، الحاشية١٨٢) تحريفٌ في النقل عن

(١) فتح المغيث (١/١٢٢) .

كتاب «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد، فقد قال المحقّق: « من كتاب محمد بن سُحْنُون قال: وقال ابن المسيَّب وابن شهاب ... بلغنا أن النبي ﷺ صُنع له ذلك مَن صنعه من أهل الكتاب فلم يقتله، وكذلك قال مالك: إلا أن يُدخِل بسحره على المسلمين ضررًا » اهـ.

ويُفهم من ذلك أن ابن المسيَّب وابن شهاب قالا: بلغنا ... إلخ. ولكن هذا غير صحيح، وسأنقل من مصدره كتاب « النوادر والزيادات » لابن أبي زَيْد (١٤/٥٣٥ ، س١٦ - ١٩)، ونلاحظ ما سأضعه مكان النقاط الثلاث التي وضعها المحقّق: « وقال ابن المسيَّب وابن شهاب: [يقتل الساحر. قيل لابن شهاب: فَمَن سحر من أهل العهد؟ قال:] بلغنا أن النبي ﷺ صُنع له ذلك مَن صنعه من أهل الكتاب فلم يقتله. وكذلك قال مالك: إلا أن يُدخِل بسحره على المسلمين ضررًا » اهـ.

وكما نرى فقد نسب كلامًا لغير قائله، وحتى لا يستخفَّ أحد بقدر قليل من التحريف، أحبُّ أن أنقل كلمة نفيسة للعلامة الندوي ؛ يقول: « وكثير من هؤلاء المستشرقين يدسّون في كتابتهم مقدارًا خاصًّا من (السُّمِّ) ويحترسون في ذلك، فلا يزيد على النسبة المعيّنة لديهم، حتى لا يستوحش القارئ، ولا يُثير ذلك فيه الحذر، ولا يضعف ثقته بنزاهة المؤلّف ... »[1].

٥٣ - قال (ص٨٦، س٤): « ونرى أن يضمن السجن حتّى يَدِيَ الجزاءَ والصَّغار » اهـ.

أقول: هذا الكلام لا معنى له، وقد تصحّف عليه. والصواب ما جاء في صورة المخطوط (ص٢٧ مقدمة، السطر قبل الأخير): « حتى يذوق الجزية

(١) الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين (ص ١٧).

والصَّغار » .

٥٤ - قال (ص٨٩ س٥): (أعتق عبد الله بن عمر وليدةً لبعض بيّنةٍ جلدها جلدًا شديدًا وليس بها حمل) انتهى تحريفه .

والصحيح : لبعض بَنِيه ، أي بعض ولده ﷺ .

٥٥ - قال (ص٨٩ السطر الأخير): (وإن مَثُلَ به أو قتله بسلاح فذلك الذي يعاقبه) اهـ.

وهذا من التحريفات أيضًا، والصحيح : (وإن مَثَّلَ به)، أما مَثُلَ فيقولون: مَثُلَ الرجل، أي قام مُنْتَصِبًا !

٥٦ - قال (ص٩١ السطر الأخير): (وأخبرني الحارث بن نَبْهان عن محمد ابن سعيد ...) اهـ.

مع أنه قال في فهرس التراجم (ص١٣٤ - ترجمة الحارث بن نَبْهان): (كان أحد الرُّواة لابن وَهْب في كتاب المُحَارَبَة الذين أسقط أسماءهم الحارث بن مِسْكين في روايته في الكتاب) اهـ.

قلت: لم يسقطه في الموضع السابق ! وهذا دليل قوي على أن ما ذهب إليه في تفسير الرمز (لم ح) من أنه يعني أن الحارث بن مِسْكين أسقط الأسماء التي عليها هذه العلامة - غير صحيح، وأنه مبني على الظن الخالص !

٥٧ - (ص١٠٦ س١٠): « قال مالك: وإن جرح عبْدًا يهوديًّا أو نصرانيًّا » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص٢٨ مقدمة، س١٨): « قال مالك: وإن جرح عبد يهوديًّا أو نصرانيًّا » اهـ.

وهو الصواب نَحْوِيًّا، وهـو المعنى الصحيح الذي يُوجبه السياق، ولكنه أَبَى إلا أن يُحرِّف، ويدخل اللَّحْن على الإمام مالك. ونلاحظ أنه ضَيَّع الفاعل، والعجيب أنه عَقَدَ حاشية لهذا الأثر برقم (٢٥٤، ص ١٠٧)، وقال: « أنظر المُوَطَّأ، رواية يحيى بن يحيى اللَّيْثي، ٨٦٤/٢ ؛ رواية أبي مصعب ، ٢٤٠/٢ » اهـ.

أولاً: صواب رسم (انظر) بهمزة وصل .

ثانيًا: بالرجوع إلى « المُوَطَّأ » في المواضع التي أحالنا عليها، نجد: « قال مالك في العبد المسلم يَجرحُ اليهوديَّ أو النصرانيَّ ... إلخ » اهـ ، والشـاهد أن العبد المسلم هو الفاعل ، والعجيب أنه وقف على ذلك ، ثم أَبَى إلا أن يُحرِّف النص .

٥٨ - (ص١٠٧ س٢ ، ٣) : « ما أصاب من جرْح جُرِحَ به انسانًا أو شيئًا اختلسه من انسان » اهـ.

قلت: شَكَلَ كلمة (جُرِحَ) الثانية شَكلاً غير صحيح، والصواب: « من جرْح جَرَحَ به إنسانًا » وليس الفعل مبنيًّا للمجهول، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (العبد)، و(إنسان) مفعول به .

أما قولـه: (انسانًا ، انسان)، فهو غلط وصوابه: إنسان، بهمزة قطع .

٥٩ - (ص١٠٧ س٤): « أو سرقة سرقه لا قَطْعَ فيها » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص٢٨مقدمة، س٢٣): « أو سرقة سرقها لا قَطْعَ فيها ».

٦٠ - ص١٠٨ س٤): « وعليه ديون الناس » اهـ.

قلت: الصواب في المخطوط (ص٢٨مقدمة، س٢٩): « وعليه ديون

للناس ».

٦١ - (ص١٠٨ ، هامش: ٢٥٥): « على الهامش تعليق لأبي بكر بن اللباد لا تُقرأ إلا بعضه » اهـ.

قلت: الصواب أن يقال: « لا يُقرأ إلا بعضه ».

٦٢ - ينضمُّ إلى أخطاء النُّسْخة ما ذكره في ترجمة يزيدَ بن أبي حبيب فقال: « وفي الفقرة ٩٧ يروي عنه ابن وَهْب مباشرة، وهذا خطأ » . اهـ.

أقول: لم ينبِّه على هذا الخطأ في موضعه من الكتاب (ص٦٢ س٤)؛ لأن هذا يدلُّ على سَقْط في النُّسْخة؛ ومما يؤكّد هذا السَّقْط أن ابن وَهْب يقول: أخبرني يزيد. وفي ذلك إشارة إلى عدم ضبط النُّسْخة.

خامسًا: الفهارس

تتكون فهارس النشرة من: فهرس الأعلام المترجَم لهم، وفهرس الآيات، وفهرس الأحاديث النبوية (المرفوعة فقط) وعددها (١٧ حديثًا)، في حين إن الكتاب به من النصوص (١٩٩) نصًّا، ما بين مرفوع وموقوف ومقطوع وأقوال للأئمة.

فالنشرة في حاجة ماسّة إلى فهرس للآثار (موقوف ومقطوع، وأقوال الأئمة)؛ إذ هي أغلب نصوص النشرة (١٨٢ نصًّا من جملة ١٩٩)، وفهرس للأماكن، وفهرس للفِرَق، وفهرس للمسائل الفقهية ... إلخ.

أما فهرس الأعلام المترجَم لهم: فلا أُراه إلا تسويدًا للكتاب، وليس فيه أية فائدة، فقد شَغلت بعض التَّراجم أكثر من صفحة، كترجمة عبد العزيز الماجِشُون (ص١٥٩ ، ١٦٠) ! مع العلم أن رجال أسانيد ابن وَهْب أغلَبُهم من

رجال الكتب الستّة؛ ويسهل الوقوف على تراجمهم، فلا يوجد مسوّغ علمي لنقل نتفٍ من أقوال العلماء ورصّها رصًّا ! زِد على ذلك التخبُّطَ في النقل، وعدم الإلمام بمراتب علماء الجرح والتعديل ومراتب أقوالهم، وقد أساء الدكتور موراني إلى نفسه إذ تكلم في ما لا يُحسن؛ فأتى في هذا الفهرس بالعجائب[1].

١- ذكر في فهرس الأبناء (ابن شهاب) وقال: انظر: الزُّهْري. اهـ، فظننت أنه صنع فهرسًا للألقاب، وظنّي لم يكن صحيحًا، فوجدته في حرف الزاي في فهرس الأسماء ذكر الزُّهْري ! مع العلم أن اسمه: محمد بن مسلم. انظر (ص١٤١).

٢- قال في ترجمة ابن قُسَيط، وأنقلها بنصِّها، قال: « كان فقيهًا ثقة، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته وفقهه. وكان كثير الحديث » اهـ.

وعندما قرأتُ هذه العبارة قلتُ في نفسي: مَن تراه من علماء الجرح والتعديل يقولها. فلم أجد جوابًا. ولما رجعت إلى ترجمة الرجل، وجدتُ هذه العبارة في « تهذيب الكمال »، وسياقها كالآتي: « قال إبراهيم بن سعد عن محمد ابن إسحاق: حدثني يزيد بن عبد الله بن قُسَيط وكان فقيهًا ثقةً، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته وفقهه. قال الواقدي وكاتِبُه محمد بن سعد ومحمد ابن عبد الله بن نُمَيْر وعمرو بن علي والترمذي: مات سنة اثنتين وعشرين ومئة. زاد ابن سعد: بالمدينة، وكان ثقة كثير الحديث » اهـ.

ومحمد بن إسحاق وكذلك ابن سعد لا يُكترث بأقوالهم في الرجال إذا كان عندنا قولٌ للإمام أحمد أو أبي حاتم أو أبي زُرْعة أو ابن مَعين، فما بالُنا إذا خالفا هؤلاء الأئمة المعتبرين! وعلى كلٍّ فابن قُسَيط قال فيه الإمام أحمد: إن صاحِبَنا

(١) لذلك لا أستطيع التوقف مع كل ما يُنتقد، إنما سأُورد نُبذًا من ذلك يُستدل بها على ما لم أذكره.

ليس عندنا بذلك، يعني: يزيد بن عبد الله بن قُسَيط[1]، كما نقل ابن حجر عن ابن حِبَّان أنه قال: ربما أخطأ. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي. اهـ. فالدكتور موراني ليس لدية أولوية في نقل أقوال العلماء !

٣- ويقول في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحي: ثقة، ليّن الحديث. فالرجل حاطب ليل !

وهذا كلامٌ متناقضٌ - عند مَن يعرف اصطلاحات الجرح والتعديل - فإن ليّن الحديث تعني: ضعيفًا، وهذا الوصف ضدُّ وصفه أنه ثقة. والأدهى قولـه (حاطب ليل)؛ ولم أقف على نصٍّ من أحد العلماء في الراوي يصفه فيه بهذا الوصف، فلعلَّ هذا الوصف من استنتاج الدكتور موراني، وهذا عجيب ! فقولـهم (حاطب ليل) تعني أن الراوي لا يميز عمن يروي ثقاتٍ أم ضعفاء، ولا يميز ما يتحمّله من الأحاديث، وهو ضرب من الضعف، بل الضعف الشديد والغفلة. في حين إن الراويَ المذكور أكثر العلماء على توثيقه، أو وصفه بأنه مقارِب الحديث (وتعني أن أحاديثه أقرب إلى الصحّة)، والوحيد الذي ليَّنـه هو الفَسَوي، وتكلّم فيه ابن حِبان، وردّ كلامه ابن عـدي[2]، وابن عبد الهادي[3]، والسخاوي[4]... وهكذا ينقل الدكتور موراني أقوال العلماء ، وهكذا يجمع بينها !!

٤- (ص١٥٩) قال في ترجمة عبد الرحمن بن محمد: « يروي عنه ابنه يعقوب في هذا الكتاب، ويروي عن أبيه عن جدّه عند ابن وَهْب » اهـ.

قلت: لم يروِ عنه ابنه يعقوب في هذا الكتاب. وأيضًا: يروي عن أبيه عن

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/٢١٥).

(١) الكامل (٣/٤٠١).

(٢) تنقيح التحقيق (٣/١٠٤ - ١٠٥).

(٣) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/١٥١ - ١٥٢).

جدّه في هذا الكتاب. انظر (ص٦١ س٤) .

٥- يقول في ترجمة المثّنى (ص١٧٢): اختلفوا فيه؛ قال بعضهم إنه كان ضعيفًا ، وقال آخرون يُكتب حديثه ولا يترك. اهـ.

قلت: يبدو أن المحقّق فهم من قولهم: يكتب حديثه، أن ذلك يعني توثيقًا مطلقًا للراوي . وحتى يتبين المعيار الذي يستخدمه في نقله أقوال العلماء نرجع إلى « تهذيب التهذيب » فنجد:

قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يُحدّثان عنه. اهـ (يقول كاتبه: وهما يحيى القَطَّان وعبد الرحمن بن مَهْدي، وكانا لا يُحدّثان عن الضعفاء).

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا يُساوي حديثُه شيئًا، مُضْطَرِبُ الحديث.

قال إسحاق بن منصور عن ابن مَعِين: ضعيف. وكذا قال معاوية بن صالح عن ابن مَعِين، وزاد: يكتب حديثه ولا يترك. (يقول كاتبه: وثّقه يحيى في رواية الدُّوري).

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زُرعة عنه فقالا: لَيِّنُ الحديث. قال أبي: يروي عن عطاء ما لم يَرْوِ عنه أحد، وهو ضعيف الحديث.

قال الترمذي: يُضَعَّفُ في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال في موضع آخر: مَتْروك الحديث.

قال ابن المَدِيني: سمعت يحيى بن سعيد، وذُكر عنده مثَّنى بن الصباح، فقال: لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب، ولكن كان منه اختلاطٌ في عطاء. اهـ.

قلت: ويفسِّر ابن عدي هذا الكلام فيقول: له حديث صالح عن عمرو بن

شعيب، وقد ضعّفه الأئمة المتقدّمون، والضعف على حديثه بَيّن .

فهذا هو المعيار في نقل أقوال العلماء والترجيح بينها !

٦- قال (ص١٣٠ س٢ ، ٣ - في ترجمة أنس بن مالك ﷺ) ما نصُّه: « وذكره ابن خلفون الأندلسي في كتابه أسماء شيوخ مالك مخطوط Escorial ، (ق١٦ب - ١٧أ) » اهـ.

قلت: كتاب « أسماء شيوخ الإمام مالك » لابن خلفون مطبوع على النُّسْخة التي ذكرها، بتحقيق وتعليق وتقديم محمد زينهم عزب، في مكتبة الثقافة الدينية بمصر. وبالرجوع إلى الموضع الذي عزا إليه المستشرق، نجد أن الموضع الذي ذكره يوافق (ص٧١ و٧٢ - ترجمة حُمَيْد الطويل)، وكل ما في الأمر أن ابن خلفون يذكر الخلاف في سماع حُمَيْد من أنس ﷺ . والرواية الوحيدة لأنس ابن مالك في النصّ المحقَّق من طريق أبي قِلابة عن أنس (ص١٢ ، س٦)، وليست من طريق حُمَيْد؛ فلم يظهر لي سبب إقحام ابن خلفون وكتابه في سياق الكلام !

٧- قال في ترجمة مَسْلَمة بن علي (ص١٧٦): « أسقط الحارث بن مِسْكين اسمه في الأسانيد عند روايته للكتاب بسبب ضعفه » اهـ.

وقال في ترجمة الحارث بن نبهان (ص١٣٤): « كان أحد الرُّواة لابن وَهْب في كتاب المحاربة الذين أسقط أسماءهم الحارث بن مِسْكين في روايته للكتاب » اهـ.

وقال في ترجمة ابن سمعان (ص ١٢١ و١٢٢): « أما الحارث بن مِسْكين تلميذ ابن وَهْب وراوي كتاب المحاربة عنه، فقد أسقط اسمه في أسانيد الكتاب، ولم يذكره، ولم يقرأ اسمه عند روايته لهذا الكتاب » اهـ.

وقال في ترجمة يزيدَ بن عِياض (ص ١٨٣): « أمر أبو زُرعة أن يُضْرَب على حديثه (المِزّي، ٢٢٤/٣٢). هذا ولم يذكر الحارث بن مِسْكين، أحد رواة

كتاب المحاربة، اسمه، بل ضرب عليه في أثناء روايته للكتاب بسبب ضعفه » اهـ.

وفَهْم الدكتور موراني للرمز (لم ح) أنه يعني أن الحارث أسقط تلك الأسماء - فَهْمٌ غير صحيح؛ لأنه تفسير غير صحيح لقول أبي زُرعة: (يُضْرَب على حديثه)، كما أن الحارث بن مِسْكين، ثقة ثَبْت، لا يصحُّ قَذْفُه إلا بدليل.

وبعد ، فهذا غَيْض من فَيْض من نقدات موضوعيَّة تصوّب صنيع محقّق كتاب المُحَارَبَة من مُوَطَّأ عبد الله بن وَهْب.

* * *